

أعلن الوكيل المساعد لشؤون المستهلكين في وزارة الكهرباء والماء عبدالله الهاجري ان الوزارة ستطرح خلال اربعة أشهر مناقصة العدادات الذكية مسبقة الدفع التي ستنتهي مشاكل التحصيل في الوزارة والتي يعكف على دراستها القطاع حاليا بمتابعة مباشرة من وزير الكهرباء والماء م. عبدالعزيز الابراهيم. وقال الهاجري في لقاء مع «الأنباء» ان الوزارة استطاعت للمرة الأولى في تاريخها تحصيل ما يقارب نصف مديونيتها على المستهلكين المتخلفين عن السداد أي بواقع 149 مليون من أصل 303 ملايين حجم المديونية الكلي مؤكدا ان الوزارة مستمرة في حملتها التحصيلية هذه متمنيا على وزارة المالية الاستعجال في البت فيما يسمى بالمديونية المدعومة لرفعها من مديونية الوزارة لاستحالة تحصيلها. وأكد الهاجري غياب مبدأ الواسطة في عملية التحصيل وقطع التيار عن المتخلفين عن السداد فما يتم التعامل معه أموال عامة لا يمكن التهاون فيها والوزارة مسؤولة عنها أمام الشعب والحكومة ومجلس الأمة. الكثير من القضايا الخاصة في شؤون القطاع كانت محور اللقاء مع «الأنباء» وفيما يلي التفاصيل:

حوار: دارين العلي

## وكيل شؤون المستهلكين تحدث عن مديونية الوزارة ومشاريع قطاعه المستقبلية

# الهاجري لـ «الأنباء»: لا تهاون في قطع الكهرباء عن المتخلفين عن السداد



عبدالله الهاجري يتحدث للزميلة دارين العلي



الوكيل المساعد لشؤون المستهلكين في وزارة الكهرباء والماء عبدالله الهاجري (قاسم باشا)

طرح مناقصة  
عدادات الكهرباء  
مسبقة الدفع  
خلال أشهر وهذه  
ستنتهي مشاكل  
التحصيل التي  
تواجهها الوزارة  
مع المستهلكين

الوزارة حصلت  
149 مليون دينار  
من 303 ملايين  
حجم مديونيتها  
وهي مبالغ تحصل  
للمرة الأولى في  
تاريخها

ديوان المحاسبة  
يسألنا سنوياً  
عن المديونية  
المعدومة ونتمنى  
من «المالية»  
البت فيها لرفعها  
من كسوفاتنا

يمكن تعميم  
خدمة المحصل  
الجوال  
على عموم  
المستهلكين  
في حال أثبتت  
جدواها وتقبلها  
المواطن

نعمل لتوفير  
جميع السبل  
للتسهيل على  
المستهلك في  
عملية السداد  
ولن نتوانى في  
تحصيل حقوق  
الوزارة

يدعم اقتصاد البلد لما سيوفره من القود الذي يعتمد عليه الاقتصاد المحلي فضلاً عن أن الترشيد يوفر على المستهلك نفسه حجم فاتورته.

وكم حصلت من هذه المديونية حتى الآن؟  
● تم حصر المديونية في أربيل الماضي وقد حصلنا حتى الآن 149 مليون دينار ونحن مستمرين في عمليات التحصيل وهذا المبلغ لم تحصله الوزارة الا في عهد الوزير الابراهيم وذلك بسبب الجدية في التحصيل مع جميع شرائح المجتمع، وهذا أنتهت الفرصة منه سوى تانية واجب بسيط عليه هو دفع مستحقات الوزارة التي تتحمل تكاليف القود والصيانات وانشاء المحطات والموظفين والمحطات الرئيسية والثانوية والكيبيلات الناقلة للتيار ومتابعيتها واصلاحها من اجل ابصال الخدمة له.

يقال ان الواسطة تتدخل أحيانا للتغاضي عن بعض المستهلكين في عملية السداد والقطع؟  
● بالمطلق لا توجد واسطة او تدخلات في عملية التحصيل لأن الأمر متعلق بالأموال العامة والوزارة مسؤولة عن تحصيلها والشعب.

هناك جزء من هذه المديونية يطلق عليها اسم «المديونية المدعومة» التي لا يمكن تحصيلها كيف سيتم التعامل معها؟  
● نعم يوجد هذه المديونية وهي المترتبة على اناس تركوا البلاد ولم يعد من الممكن الوصول اليهم وقد تمت مخاطبة وزارة المالية حولها والقرار يصدر منها حول هذه المديونية فهي المسؤولة عن خزينة الدولة وبالتالي هي المختصة بمعالجة الأمور المحاسبية المشابهة، وبالنسبة لهذه المبالغ فان ديوان المحاسبة يسألنا سنوياً عنها ويريدنا تكون مكررة دائماً بانها مدعومة للأسباب سابقة الذكر، لذلك نتمنى على وزارة المالية الاستعجال في البت في هذا الجزء من المديونية لرفعها من مديونية الوزارة الكلية والتعامل معها بالطرق القانونية المعمول بها في وزارة المالية.

يمكن ملاحقة هؤلاء لتحصيل حقوق الوزارة؟  
● نعم لدينا هذه المشكلة وهذا يسمى سرقة التيار الكهربائي وبالتالي يتم ضبطهم، وينفذ بحقهم القانون 48 فإذا كانت المخالفة تستدعي الصلح تقوم الوزارة به وبعد ذلك يقوم المخالف بدفع الرسوم كاملة مع مضاعفة المبلغ كونه خالف قبل قيامه بالإجراءات، وبعد تطبيق الضبطية القضائية من قبل الوزارة سيصبح من حق موظفي الوزارة ممن لديهم هويات الضبطية القضائية بالخروج في حملات تفتيشية لأفواج هذه الحالات واحالتها الى النيابة والقضاء، وأتمنى ان يشكل ذلك رادعاً لكل من تسول نفسه القيام بذلك.

قامت أخيراً بحملة موسعة لاسترداد مديونية الوزارة المستحقة على المستهلكين أين أصبحت بهذه الحملة؟  
● اولاً هذه المديونية تبلغ 303 ملايين دينار منها لدى السكن الخاص 230 مليون دينار فيما تبلغ 73 مليون دينار للقطاعات الأخرى وقد حرص الوزير الابراهيم على الجدية في تحصيل هذه المبالغ المستحقة للوزارة ووضع آلية ناجحة في التحصيل تقوم على تقسيم فرق التحصيل وكل فريق يقوم بالتحصيل من جهة معينة وفق إجراءات قانونية فحده فرق للقطاع التجاري وآخر للاستثماري وآخر للصناعي وللقطاع الوزاري وللمغاسل للسيارات وغيرها، ونقوم باستدعاء مسؤولي هذه الفرق أسبوعياً لمعرفة ما تم عمله من قبلهم ومقرحاتهم لتغطية المديونية، وقد بلغت الجدية في التحصيل الى حد القطع عن غير المترتبين بالسداد وبما انه لا أحد يستطيع العيش دون خدمتي الكهرباء والماء، فكان لابد على هؤلاء من الاستجابة مع مطالب الوزارة بالسداد للحفاظ على الخدمة لأهليتها وأنا هنا أحث جميع المستهلكين على السداد فما يقومون بدفعه لا يبلغ سوى 5٪ من التكلفة الحقيقية لأن الدولة تدعم هذه الخدمة بشكل كبير فما يدفعه المستهلك مقابل الخدمة خلال 20 سنة يغطي التكلفة الأصلية للاننتاج في سنة واحدة ومن هنا نحن نحث دائماً المواطنين والمقيمين على الترشيد في استهلاكهم، لأن هذا الترشيد

ستكون ذكية أيضاً اي اننا دمجتا نوعي العدادات معا في الدراسة التي نجرىها حالياً وهي ستسمح بنقل معلومات الاستهلاك الى اجهزة قطاع شؤون المستهلكين ومن ثم توزيعها الى الجهات الأخرى في الوزارة التي يمكن ان تستفيد من هذه المعلومات كشركات النقل والتوزيع ومراكز المراقبة وهذه العدادات أيضاً إضافة الى انها تنهي مشاكل التحصيل، فان المعلومات التي ستوفرها حول الاستهلاك الفعلي ستساهم في توزيع الأحمال بين جميع المحولات بالشكل المناسب وتخفيف الضغط عن المحولات التي يقع عليها استهلاك مرتفع وتسمح بمعرفة مناطق الأحمال المرتفعة خلال فترات الذروة وبالتالي تسمح للوزارة بالتواصل مع المناطق الأكثر استهلاكاً لبحثها على التخفيض واعلام مستهلكي المنطقة بضرورة الترشيد.

عدا ذلك هل هناك مشاريع وأفكار يقبل عليها القطاع؟  
● نعم هناك مقترح جديد كليا نقوم بدراسته حالياً وهو عبارة عن وضع صندوق بريد خاص بالوزارة عدل مستهلك يسمى صندوق بريد وزارة الكهرباء والماء ويسمح بنقل جميع المعلومات من الوزارة الى المستهلك والمتعلقة بالفواتير وتعليمات أخرى وستحتوي على علامات مميزة تشير الى وجود بريد من عدمه وسيصمم بشكل مقاوم للأحوال الجوية وسيكون بمنزلة صلة تواصل فعالة مع المستهلك.

وما العقود الحالية والمشاريع الخاصة بشؤون القطاع المعمول بها حالياً؟  
● مؤخراً تم توقيع عقد «نظام الفواتير» الذي يهدف الى تطوير عملية اصدار الفواتير ونظام الاتصالات بين قطاع شؤون المستهلكين والقطاعات الأخرى في الوزارة وكذلك مع الوزارات الأخرى، وهناك عقود مطروحة هي عقود القراءات وقعود القطع والإيصال ولم تطرح بعد وكما سبق وذكرتم سيتم طرح عقود العدادات الذكية ومسبقة الدفع في أربيل المقبل اي بعد اربعة أشهر.

البعض يقوم بإيصال الكهرباء دون عداد فكيف

هذه العدادات بأجهزة تحذر المستهلك عند اقتراب انتهاء المبلغ وإعلامه بالمدة المتبقية لإعادة التعبئة.

ولكن العدادات مسبقة الدفع فكرة ليست جديدة وقد تمت صياغتها كمنافسات وردت عدة مرات فمتى سترى النور فعلاً؟  
● بالفعل، فالمناقشة الخاصة بها قيد الإعداد حالياً وسيتم طرحها في غضون الأشهر الأربعة المقبلة بعد اعتمادها فنياً، حيث سيرشرف الوزير الابراهيم شخصياً على مراجعتها والتأكد من ملائمة العدادات للبنية الكويتية.

هل تمت الاستفادة من الدراسات السابقة الخاصة بها؟

● نعم تم الاطلاع على الدراسات السابقة وتحديث البيانات واختيار أفضل الطرق الملائمة للتحصيل وستطبق هذه العدادات أولاً على المؤسسات الحكومية والمباني التجارية والاستثمارية للتأكد أولاً من نجاحها ثم سيتم تعميمها لتشمل مختلف قطاعات الدولة وصولاً الى السكن الخاص وذلك بعد اجراء التعديلات على الأخطاء في حال وجدت.

كانت هناك أيضاً دراسات ومناقشات عما يعرف بالعدادات الذكية أين أصبحت؟  
● عدادات مسبقة الدفع هذه

في عملية التحصيل بحيث تخدم المستهلك لدفع فواتيره بأقل جهد وفي البداية كانت عملية التحصيل تتم عبر المكاتب المنتشرة في المناطق كل وفق منطقته اما حالياً فقد تم فتح المكاتب امام جميع المواطنين ايضاً كانوا ولم يعد من الضروري على المستهلك ان يقصد مكتباً معيناً وفق مكان سكنه للتسديد بالإضافة الى خدمة الدفع عن طريق الانترنت عبر موقع الوزارة الرسمي، كما اننا طورنا عملية التحصيل لتشمل الهواتف الذكية عبر تطبيق يستطيع من خلاله المستهلك دفع فاتورته وفي الوقت ذاته تصوير عداة وارساله للوزارة لاجراء القراءة الفورية وادخالها في النظام وهي عملية سهلة وبسيطة تسهل على المواطن والوزارة في الوقت نفسه.

وما هي الخطوة القادمة للقطاع في مجال التحصيل والمتابعة؟

● نحن الآن بصدد اجراء دراسة شديدة الأهمية والوزير الابراهيم يحرص على تطبيقها حرصاً شديداً وهي عدادات الدفع المسبق اي انه بموجب هذه العدادات يدفع المستهلك مسبقاً ثمن خدمتي الكهرباء والماء ما يسمح بانتهاء جميع المشاكل الموجودة بين المستهلك والوزارة بسبب التحصيل كما تدفع المستهلك للفواتير بالتدريج دائماً لمعرفة مسبقاً بالمبالغ التي أودعها في العداد وستزداد

لسنا جهة ضغط على المستهلكين ولا نطلب منهم سوى القيام بواجبهم في دفع

المستحقات

وهل ستتوسع هذه العملية لتشمل عموم المستهلكين ام ستبقى مقتصرة على من يحتاجون المساعدة؟  
● بالطبع هذه العملية ستتوسع اذا كان لها صدامها بين المستهلكين واذا لاحظنا استجابة واسعة منهم وسعة صدر للتعامل مع المحصل فنحن في الوزارة لن نقصر في تطوير اي من الخدمات التي تساهم في التسهيل على المستهلك وبما خص لدى الناس وطريقتهم في التعامل مع المحصل وتقبلهم وفي الوقت نفسه سندرس الجدوى من الخدمة وهل تحقق مردوداً حقيقياً مقابل التكلفة التي تحتاجها في خروج المحصل مع الاجهزة المطلوبة، ولو وجدنا فعلاً ان الأمر يعطي فائدة حقيقية فإننا لن نتوانى في تعميمها، ولو وجدنا العكس فإن الخدمة ستبقى مقتصرة على الفئة المذكورة سابقاً.

عدا عن هذه الخدمة ما الأليات المستخدمة حالياً في القطاع للتحصيل؟  
● نحن نواكب جميع التطورات



..وتسديد الفواتير عبر الأندرويد



تسديد الفواتير عبر الأيفون

التحصيل وعلاقته بالمديونية حسب نوع النشاط											
الإجمالي	تحصيلات أخرى	حكومي	سكن استثماري	شاليه	سكن خاص	خدمات	سفارات	تجاري	زراعي	صناعي	الديان المديونية
302,084,278	0	13,922,863	35,830,824	297,675	201,334,658	1,019,112	24,062	9,864,975	3,658,123	36,131,981	التحصيل خلال الفترة من 4/1 الى 4/2
139,131,028	219,232	13,770,152	21,581,929	1,364,553	30,801,171	1,372,069	133,727	13,094,256	1,869,661	54,543,946	المتبقي من المديونية
162,953,253	219,232	152,716	13,948,894	1,067,178	170,453,437	357,957	109,665	3,229,310	1,788,462	18,411,965	نسبة التحصيل (%)
46,16	0,00	98,90	61,07	458,50	15,34	134,63	555,77	132,74	51,11	150,96	

تحصيلات قطاع شؤون المستهلكين من الفترة 2012/4/1 حتى 2013/1/22									
النوع	التحصيل	صناعي	زراعي	تجاري	خدمات/ سفارات	سكن خاص	سكن استثماري/ شاليه	حكومي	تحصيلات أخرى
نظام حساب الاستهلاك	69,574,181,186	1,927,951,170	763,103,358	12,528,726,401	1,372,068,803	30,891,170,516	21,881,929,026	219,231,912	
نظام المؤسسات	69,556,844,424	52,615,995,101	1,106,557,987	565,559,104	133,727,474		1,364,853,031		
إجمالي فرعي	139,131,025,610								
محطات تعبئة المياه	3,017,342,893								
التامين	4,348,325,000								
بلدية	3,218,733,960								
الإجمالي الكلي	149,715,427,463								

نسبة التحصيل للدين العام هي 46,06%